

النيو ليبرالية والخصخصة والتناقضات التي تلف السياسة الاقتصادية الإسرائيلية

استهلّ هذا التغيير بتحرير العملات الأجنبية وإدخال التسهيلات على أنظمة التصدير والاستيراد التي جرى سنّها بدءاً من أواخر العقد السادس من القرن الماضي. ولا يزال هذا التغيير متواصلاً حتى هذا اليوم من خلال سلسلة الإصلاحات التي يجري تنفيذها في قطاعي الضرائب والأراضي وفي عمليات الخصخصة التي ترمي إلى توطيد أركان القطاع الخاص وتقويته والنهوض به، وذلك على حساب القطاع العام مثلما جرت عليه العادة. ويشهد القطاع العام والشركات التي تملكها الدولة تراجعاً في الوقت الذي تكتسب الشركات (بما فيها الشركات الدولية) فيه قدراً أكبر من الهيمنة في الاقتصاد الإسرائيلي.

ومع ذلك، فلا يقتصر هذا التغيير على إسرائيل. فقد مهّد نموذج كينيز (Keynesian model) لدولة الرفاه، والذي تم اعتماده في معظم الدول غير الشيوعية خلال العقدين الخامس والسادس وحتى نهاية العقد السابع من القرن الماضي، السبيل لبروز

يشير الإجماع الذي استقر عليه خبراء الاقتصاد والمفكرون السياسيون في إسرائيل إلى «خطة تعزيز الاستقرار»، التي صدرت في العام ١٩٨٥، باعتبارها تشكل اللحظة الفاصلة التي طرأ فيها تغيير دراماتيكي على السياسات الاقتصادية التي تعتمدها إسرائيل، حيث أضحّت هذه السياسات تتخذ منحىً يمينياً بعيداً عن سياسات الرفاه الاجتماعي التي ترعاها الدولة، والتي كانت ترتبط بحزب «مباي» (واعتمدها حزب العمل في مرحلة لاحقة)، وتحولت إلى نموذج اقتصادي ليبرالي. فقد قلصت هذه الخطة الرواتب التي يتقاضاها موظفو القطاع العام وأدرجت اقتطاعات على إنفاق الحكومة.

وقد اتسم التغيير الفعلي الذي طال السياسات الاقتصادية بطابع تدريجي، ولم تشمله «خطة تعزيز الاستقرار» وحدها. فقد

(*) باحث مختص في الشؤون الاقتصادية. مؤلف كتاب «الاقتصاد السياسي للاحتلال الإسرائيلي» الذي صدر قبل أكثر من عام عن منشورات «بلوتو برس» في بريطانيا.

لم يكن نظام الرفاه الاجتماعي في إسرائيل قد أنشئ باعتباره مجرد آلية تستهدف محاربة الفقر فحسب، وإنما باعتباره آلية مركبة ترمي إلى إعادة توزيع الثروة من أجل تعزيز الاستعمار اليهودي في فلسطين، وذلك في الوقت نفسه الذي تستغل فيه إسرائيل السكان الأصليين في هذه البلاد. فقد عمدت إسرائيل إلى تقييد الملكية الخاصة للأراضي على نحو مكنها من مصادرة مساحات شاسعة منها والاستيلاء عليها من ملاكها الفلسطينيين. وقد استخدمت هذه الأراضي في حينه لشد أصره المدن والقرى والكيبوتسات اليهودية، وتولت سلطة الأراضي الإسرائيلية والوكالة القومية اليهودية إدارة هذه الأراضي وتنظيمها.

وباتت الأيديولوجيا التي تعزز هذه السياسات وترسخها تُسمى بـ «النيو ليبرالية»، وذلك على الرغم من أن أتباع هذه المدرسة الفكرية نادرًا ما يسمون أنفسهم بهذه التسمية، ويفضلون أن يُطلق اسم «النيو كلاسيكية» أو «المدافعين عن السوق الحرة» أو مجرد «خبراء الاقتصاد» عليهم. ويرى أصحاب هذه المدرسة أن السوق الحرة القوية تستطيع أن تحقق الثراء للمجتمع بكافة شرائحه وأفراده، وأن الأموال التي ينفقها الأغنياء تعود بالفائدة على الفقراء في نهاية المطاف. ويفترض خبراء الاقتصاد وأهل السياسة، الذين يدعون إلى إنفاذ إجراءات الإصلاح النيوليبرالية، في كثير من الحالات، بأن الحكومة لا تتسم بالنجاعة والفعالية في عملها، وأن الملكية الخاصة تخلق الحوافز التي تشجع أصحاب الأملاك على إدارة مشاريع أعمالهم وتنظيمها على نحو أفضل من المسؤولين العموميين الذين تعيّنهم الحكومة.

ولكن هذه الإجراءات لم تكن مجرد مرآة تعكس ظاهرة عالمية في إسرائيل. فلم يكن نظام الرفاه الاجتماعي في إسرائيل قد أنشئ باعتباره مجرد آلية تستهدف محاربة الفقر فحسب، وإنما باعتباره آلية مركبة ترمي إلى إعادة توزيع الثروة من أجل تعزيز الاستعمار اليهودي في فلسطين، وذلك في الوقت نفسه الذي تستغل فيه إسرائيل السكان الأصليين في هذه البلاد. فقد عمدت إسرائيل إلى تقييد الملكية الخاصة للأراضي على نحو مكنها من مصادرة مساحات شاسعة منها والاستيلاء عليها من ملاكها الفلسطينيين. وقد استخدمت هذه الأراضي في حينه لشد أصره المدن والقرى والكيبوتسات اليهودية، وتولت سلطة الأراضي الإسرائيلية والوكالة القومية اليهودية إدارة هذه الأراضي وتنظيمها. كما اضطلع الهستدروت (وهو الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية) بدور رئيس في إقامة دولة الرفاه الاجتماعي في إسرائيل وفي حماية طبقة من العمال الذين يحظون بالامتيازات (وهي طبقة تتألف من اليهود في معظمها) من المنافسة مع العمال من ذوي الأجور المتدنية

السياسات اليمينية في جميع أنحاء العالم. وقد اضطلع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بدور محوري في دفع هذه الثورة المضادة. وفي هذا المقام، تبنت الحكومات حول العالم مصطلح «إجماع واشنطن» (Washington Consensus)، وهو مصطلح برز في العام ١٩٨٩ لوصف مجموعة من السياسات التي روجتها هاتان المنظمتان الدوليتان، على أرض الواقع وبدرجات متباينة حتى قبل أن يبرز هذا المصطلح نفسه إلى الوجود. وقد بات رونالد ريغان في الولايات المتحدة والأميركية ومارغريت تاتشر في المملكة المتحدة (بريطانيا) القائدين اللذين يُشار إليهما بالبنان في تصفية دولة الرفاه. وفي المقابل، كانت إجراءات الإصلاح التي عمّت الدول في إفريقيا وشرق آسيا وأميركا اللاتينية وفي الدول التي كانت تؤلف الاتحاد السوفياتي السابق تسير بوتيرة أسرع بكثير مما كانت عليه الحال في الولايات المتحدة الأميركية والمملكة المتحدة. وقد اشتملت إجراءات الإصلاح المذكورة على جملة من العوامل الأساسية: خفض موازنة الحكومة من أجل تقليص نسبة العجز والدين ومن أجل تمكين الحكومة من فرض مستوى متدنٍ من الضرائب؛ التخلي عن برامج الرفاه والإعانات التي تقدمها الدولة من أجل تعزيز الحوافز التي تشجع الفقراء على العمل؛ خفض الضرائب، ولا سيما تلك التي تُفرض على الشركات وعلى ذوي الدخل المرتفع من أجل تشجيع الأغنياء على البقاء في بلادهم؛ تحرير أسواق العملات الأجنبية لتمكين الشركات العالمية من ممارسة قدر أكبر من النفوذ وزيادة قدرتها على تحقيق الأرباح في السوق المحلي؛ تحرير التجارة الخارجية وإزالة الجمارك الحمائية من أجل تعزيز التجارة والنهوض بها؛ خصخصة أصول الدولة ووضعها في يد القطاع الخاص من أجل رفع مستوى نجاعته وفعاليتها؛ إزالة القيود التي يواجهها القطاع الخاص من أجل تقليص الأعباء التي تفرضها الإجراءات البيروقراطية على مشاريع القطاع الخاص.

برز في إسرائيل تناقض بين في ظهور حزب الليكود، الذي دأب على معارضة إقامة دولة فلسطينية ومساندة توسيع المستعمرات واعتماد سياسات تناهض برامج الرفاه الاجتماعي. فبالفعل، تقوم الأيديولوجيا النيو ليبرالية على أساس شعور قوي بالفردانية، وذلك على خلاف الطبيعة الجمعية للصهيونية. فالأحزاب اليمينية في إسرائيل (والتي لا تشمل أحزاب اليمين المتطرف التي لا تزال تدعم برامج الرفاه الاجتماعي) تعمل على نشر أيديولوجيا الهوية الجمعية فيما يتصل بقضايا القومية، كما تروج أيديولوجيا الفردانية المطلقة فيما يتصل بالقضايا الاقتصادية.

وفي هذه الأثناء، طرأ تسارع ملحوظ على السياسات النيو ليبرالية التي انتهجتها إسرائيل. فقد شُلت قدرة الهستدروت على نحو ملموس، وتراجعت مخصصات الرفاه الاجتماعي وجرت خصخصة كبريات الشركات التي تملكها الدولة (من قبيل بنك هبوعليم، وشركة باز لتكرير النفط، وشركة بيزك للاتصالات، وشركة إل-عال للطيران وشركة تسميم لخدمات الشحن) خلال العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من هذا القرن. وفضلاً عن ذلك، ارتفعت معدلات الفقر، وبرزت حالات انعدام المساواة في أوساط السكان وتراجعت الخدمات العامة في جودتها ونوعيتها (وذلك بالمقارنة مع برامج التنمية التي تشهدها الدول الأخرى) على مدى العقود الثلاثة الماضية. كما سرّع الاحتلال نفسه من استفحال حالة انعدام المساواة في إسرائيل لأن أرباب العمل الإسرائيليين كانوا يشغّلون العمال الفلسطينيين بأجور متدنية ويحرمونهم من حقوقهم. ونتيجة لذلك، فقد عدد ليس بالقليل من العمال الإسرائيليين الذين كانوا يعملون في قطاعات تتطلب قدرًا ضئيلاً من المهارات وظائفهم أو اضطروا إلى العمل لقاء أجور متدنية.

برز في إسرائيل تناقض بين في ظهور حزب الليكود، الذي دأب على معارضة إقامة دولة فلسطينية ومساندة توسيع المستعمرات واعتماد سياسات تناهض برامج الرفاه الاجتماعي. فبالفعل، تقوم الأيديولوجيا النيو ليبرالية على أساس شعور قوي بالفردانية، وذلك على خلاف الطبيعة الجمعية للصهيونية. فالأحزاب اليمينية في إسرائيل (والتي لا تشمل أحزاب اليمين المتطرف التي لا تزال تدعم برامج الرفاه الاجتماعي) تعمل على نشر أيديولوجيا الهوية الجمعية فيما يتصل بقضايا القومية، كما تروج أيديولوجيا الفردانية المطلقة فيما يتصل بالقضايا الاقتصادية. وفي هذا المقام، كيف يتسنى للمرء أن يوفق بين إصرار حزب الليكود على الحكومة المصغرة والتدخل الحكومي المحدود في الاقتصاد وبين التزامه

(والذين يشكل الفلسطينيون السواد الأعظم منهم). وبعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في العام ١٩٦٧، توصل الهستدروت إلى اتفاقية مع الحكومة، تمكّن بموجبها من تحصيل رسوم التنظيم من العمال الفلسطينيين وإعداد البرامج التي تستهدف حماية العمال الإسرائيليين من المنافسة التي يلقونها من العمال الفلسطينيين في الوقت ذاته.

كما كانت دولة الرفاه القوية (التي تستهدف السكان اليهود بصورة رئيسية) تُستخدم لغايات تشكيل عقد اجتماعي بين الحكومة والسكان. فبينما تولت الحكومة المسؤولية عن تلبية الاحتياجات العامة والوفاء بها، وتقديم التعليم المجاني، وتوفير الإعانات للخدمات الصحية، وتشبيد شبكات البنية التحتية العامة، وتوفير التأمين الاجتماعي الذي يتكفل بحماية الفقراء والمرضى والعاطلين عن العمل، كان يُتوقع من المواطنين (اليهود) في المقابل إثبات ولائهم وتحملهم للمسؤولية الملقاة على كاهلهم من خلال المشاركة في الخدمة العسكرية والتزامهم بالبقاء في قوات الاحتياط على مدى فترات طويلة وانخراطهم في المشاريع التطوعية المختلفة التي تستهدف حماية الدولة اليهودية وتوطيد أوصرها وتوسيعها.

وبعد احتلال الأراضي الفلسطينية في العام ١٩٦٧، أضحى هذا العقد الاجتماعي جلياً على نحو خاص في المستعمرات، التي أُقيمت الأولى منها عقب فترة وجيزة من استيلاء إسرائيل على هذه الأراضي. وقد أضفت الحكومة الإسرائيلية أهمية اجتماعية قصوى على المستعمرين في الضفة الغربية وقطاع غزة وتعاملت معهم كما لو كانوا «الرواد الجدد» الذين واصلوا الجهود التي بذلها الكولوناليون الصهاينة الذين استعمروا فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل. كما حظيت تلك المستعمرات (وهي لا تزال تحظى) بمبالغ هائلة من الدعم الحكومي، وباتت تشكل محور برامج الرفاه التي ترعاها إسرائيل. ولم يسبق أن جرى الاقتطاع من المبالغ المخصصة لها على الإطلاق.

بموازنة الدفاع التي تشهد ارتفاعاً متواصلًا وبقطاع عام قوي في المستعمرات وبالتشريعات التي تقيد حرية التعبير عن الرأي؟ لا يقتصر هذا التناقض على إسرائيل وحدها. فقد وعد ريغان وتانتشر (وغيرهما من القادة الذين لم يحظوا بالقدر ذاته من الشهرة خلال العقد الثامن من القرن الماضي) بالاقتراع من الموازنة العامة، غير أنهم لم يُعملوا هذه الاقتطاعات إلا في موازنة برامج الرفاه الاجتماعي، بينما زادوا في الوقت ذاته من وتيرة الإنفاق العسكري وشن الحروب. وفي الواقع، تدافع الفلسفة النيوليبرالية عن الفردانية المطلقة والحريات الخاصة. ولكن المفكرين النيوليبراليين في الواقع السياسي (ولا سيما في الولايات المتحدة) تحالفوا مع السياسيين من المحافظين الجدد بغية ترويج معتقداتهم ونشرها. فالمحافظون الجدد يوافقون على خفض الضرائب والخصخصة والاقتراع من مخصصات برامج الرفاه الاجتماعي، ولكنهم يعملون على تعزيز سياسة خارجية مولعة بالقتال وتقف في أحوال كثيرة على طرفي نقيض من الفلسفة النيوليبرالية. وقد أفضى هذا التحالف السياسي بين هاتين المرستين الفكريتين إلى نشوء حكومات تجمع ما بين زيادة الإنفاق على الأمن مع تقليص الإنفاق على برامج الرفاه الاجتماعي.

وقد تجسد هذا التحالف في حزب الليكود في إسرائيل.

فقد تشكل هذا الحزب في العام ١٩٧٣ من حزب كان يسمى حزب غاحال، الذي كان يتألف هو نفسه من تحالف بين حزب حيروت (وهو حزب قومي) والحزب الليبرالي الذي كان يحمل وجهة اقتصادية نيو ليبرالية. وفي هذا السياق، حصل رئيس الحكومة بيغن على دعم الطبقة العاملة في إسرائيل ومساندتها، ولا سيما من اليهود الشرقيين (المزراحيين)^٢، لأنه وعد بإطلاق حزمة من البرامج التي جمعت ما بين القومية وتقويض أركان دولة الرفاه، وهو ما نظر إليه الكثير من اليهود الشرقيين على أنه توجه تمييزي يفضل عليهم ولا يراعي النواحي الثقافية التي يتميزون بها.

ولكن الفرق الجوهرى القائم بين الولايات المتحدة وإسرائيل يكمن في أن جيش الولايات المتحدة هو جيش احترافي، في حين لا تزال إسرائيل تفرض التجنيد الإجباري وتعين الجنود الذين لا يتقاضون الرواتب في جيشها. ولم يكن ريغان وبوش الأب وبوش الابن وأوباما يتوقعون من مواطنيهم أن يضحوا بوقتهم ويخاطروا بحياتهم في الخدمة العسكرية دون تعويضهم عن ذلك. وفي المقابل، تتوقع الحكومة الإسرائيلية الامتثال لهذه الحال من رعاياها. ويبدو أن مثل هذه التوقعات تعتبر غير ذات صلة في بيئة نيو ليبرالية. ففي الواقع، انخفضت معدلات التجنيد في الجيش الإسرائيلي انخفاضاً حاداً على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، حيث بات

الكثير من الإسرائيليين يتجنبون الخدمة العسكرية باللجوء إلى العديد من الوسائل. وعلى الرغم من الحملات العامة التي تهدد المتطهرين من التجنيد وتدنيهم وتشجيبهم، لا تزال نسبة التجنيد تشهد تراجعاً بسبب زيادة أعداد السكان من اليهود المتدينين وزيادة أعداد المواطنين الفلسطينيين، ولأن الكثير من أبناء الطبقة المتوسطة والطبقة العليا من الإسرائيليين يفضلون قضاء أوقاتهم في أماكن أخرى خارج إسرائيل، ولأن الكثير من الإسرائيليين من أبناء الطبقة الدنيا يرون أن بقاهم من الناحية الاقتصادية يُعدُّ أمراً ملحاً يفوق في أهميته مسألة انضمامهم إلى الجيش.

ونتيجة لذلك، تبنت الحكومة الإسرائيلية سلسلة من السياسات التي ترمي إلى تقليص درجة اعتمادها على تجنيد الأفراد. وتشتمل هذه السياسات على فرض الحصار على قطاع غزة (الذي تقوم عليه مجموعة صغيرة من الجنود من خلال أجهزة يتم التحكم بها عن بُعد)، والجدار العازل في الضفة الغربية، واستخدام الطائرات المسيّرة دون طيار في القوات الجوية والقوات البحرية (وهو ما يقلص المخاطرة الشخصية التي يتعرض لها الجنود) وخصخصة الحواجز العسكرية في الضفة الغربية ومعبر بيت حانون (إيرز) في قطاع غزة.

وقد أماطت السياسات التي يعتمدها نتنياهو بوصفه رئيساً للحكومة ووزيراً للمالية (بين العام ١٩٩٦ وحتى هذا اليوم) اللثام عن هذه التناقضات، حيث يصوّر نتنياهو في الحلبة السياسية الإسرائيلية على أنه يمثل السياسات النيوليبرالية من قبل خصومه، أو على أنه بطل السوق الحرة من قبل مؤيديه. وقد عمل نتنياهو، عندما شغل منصب وزير المالية في حكومة شارون (٢٠٠٣-٢٠٠٥)، على إصلاح خدمات النظام المالي في إسرائيل، وتقليص الضرائب وتقبيد برامج الرفاه الاجتماعي (ولا سيما المخصصات التي تُصرف للعائلات التي ترعى الأطفال ورواتب التقاعد). وفي الوقت ذاته، جعلت الآراء المتشددة التي عبّر عنها نتنياهو تجاه الفلسطينيين، ودعمه الصريح لاستعمار الضفة الغربية ومعارضته لانسحاب من المستعمرات في قطاع غزة والتهديدات التي يسوقها بتوجيه ضربة عسكرية لإيران منه ممثلاً نمطياً لسياسات اليمين الإسرائيلي.

لقد مهّد المزج بين هذين النوعين من السياسات الطريق لبروز تطور جديد في إسرائيل. فمن المؤكد أن إسرائيل لا تنفرد في تنفيذ إجراءات الإصلاح النيوليبرالية، ولكن إسرائيل هي الدولة التي تنفق على الأمن أكثر مما تتفقه نظيراتها من دول العالم المتقدم. ففي الوقت الذي تنفق فيه معظم الدول الأوروبية ما يتراوح بين ١٪ و٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على قواتها العسكرية والولايات

المتحدة نحو ٤٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل الإبقاء على جيشها الجيش الأقوى في العالم، تتفق إسرائيل ما بين ٦٪ إلى ٨٪ من ناتجها على قوتها العسكرية بحسب الإحصائيات الرسمية المنشورة في هذا الصدد. ولا تأخذ هذه الإحصائيات في الاعتبار النفقات الضخمة التي توجهها إسرائيل لقوة الشرطة فيها (بما فيها قوة حرس الحدود التي تُعتبر في واقعها وحدة عسكرية على الرغم من ارتباطها بقوة الشرطة)، أو مصلحة السجون، ناهيك عن الآثار الواسعة النطاق التي تفرزها الأراضي التي تملكها وزارة الدفاع الإسرائيلية والتي لا يمكن استخدامها لغايات السكن أو الزراعة أو الصناعة، أو الموازنات السرية المختلفة، من قبيل موازنة جهاز الأمن الإسرائيلي («الشاباك») وجهاز الاستخبارات والمهام الخاصة («الموساد»).

ويرى المرء، عندما ينظر إلى الإنفاق العسكري باعتباره جزءاً من الناتج المحلي الإجمالي، أن عبء إسرائيل كان أكثر مما هو عليه الآن بكثير، حيث وصل في ذروته إلى ما نسبته ٢٥٪ في العام ١٩٧٣. ولكن التغيير طرأ على الواقع الاقتصادي الذي يشهده العالم. فخلال العقدين السادس والسابع من القرن الماضي، كانت النفقات العسكرية الضخمة أمراً شائعاً في جميع أنحاء العالم، وذلك كجزء من سياسة «كينيز العسكرية» التي تقوم في أساسها على توجيه جانب كبير من الإنفاق الحكومي نحو خلق الطلب المصطنع وتحفيز الاقتصاد. كما أفضت التغيرات التي طرأت

على السياسات الاقتصادية في الفترة الواقعة بين ثمانينيات القرن الماضي حتى هذا اليوم إلى تقليص مدى تدخل الحكومة في الاقتصاد والموازنات العسكرية التي كانت تقل بكثير (بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي حتى لو كانت الموازنات الاسمية تزيد عنها في بعض الأحيان) عن ذي قبل. وقد استحضرت العمل المتسارع على إضفاء الطابع المالي على الاقتصاد العالمي زيادة سريعة في الإحصائيات الرسمية التي صدرت بشأن الناتج المحلي الإجمالي، بينما بقي متوسط مستوى معيشة الأفراد راکداً في معظم أحواله. ولذلك، ظلت الجيوش الكبيرة تشكل عبئاً على الاقتصاد العالمي حتى مع التراجع الملموس الذي طرأ على نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي.

في دراسة مقارنة أعدّها عامر أبو قرن وسليمان أبو بدر حول الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط، وجد المؤلفان أن إسرائيل لم تتبع التوجه العالمي بالسرعة نفسها التي سلكتها معظم الدول الأخرى، حيث أبقت إسرائيل على معدلات إنفاقها العسكري في مستويات أعلى من المعتاد. وفي العام ١٩٦٠، شهد العبء العسكري الإسرائيلي (نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي) انخفاً بالمقارنة مع عبء الإنفاق في مصر والأردن وسورية. ولكن هذه الدول خفضت عبئها العسكري على مدى سنوات، في حين لم تفعل إسرائيل ذلك. وفي العام ٢٠٠٤، فاق العبء العسكري الإسرائيلي عبء الدول المجاورة الثلاث مجتمعة.



السوق حزة... وأنت؟

من المؤكد أن إسرائيل لا تنفرد في تنفيذ إجراءات الإصلاح النيوليبرالية، ولكن إسرائيل هي الدولة التي تنفق على الأمن أكثر مما تتفقه نظيراتها من دول العالم المتقدم. ففي الوقت الذي تنفق فيه معظم الدول الأوروبية ما يتراوح بين ١٪ و ٢٪ من ناتجها المحلي الإجمالي على قواتها العسكرية والولايات المتحدة نحو ٤٫٥٪ من ناتجها المحلي الإجمالي من أجل الإبقاء على جيشها الأقوى في العالم، تنفق إسرائيل ما بين ٦٪ إلى ٨٪ من ناتجها على قواتها العسكرية بحسب الإحصائيات الرسمية المنشورة في هذا الصدد.

والازدهار قبيل اندلاع الأزمة المالية في العام ٢٠٠٨ وفي أثنائها. وعلى الرغم من أن نمو الناتج المحلي الإسرائيلي كان أقل من معدل النمو الذي شهدته بلدان الشرق الأوسط في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧، وعلى الرغم من زيادة معدلات الفقر وحالات انعدام المساواة، وعلى الرغم من الأعداد المتزايدة من الإسرائيليين الذين لم يعد بإمكانهم تحمّل نفقات السكن، فقد شدد كبار السياسة وخبراء الاقتصاد في إسرائيل على عدم وجود علاقة بين الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي، وعلى أن الاقتصاد ما انفك يشهد نمواً سريعاً وعلى أن إسرائيل سرعان ما ستنتضم إلى مصاف أقوى الدول الاقتصادية المتقدمة وتلحق بركبها. وقد افترض هؤلاء السياسة وخبراء الاقتصاد أنفسهم بأن الأزمة العالمية التي شهدتها العام ٢٠٠٨ لم تؤثر، أو لم تترك سوى أثر ضئيل، على الاقتصاد الإسرائيلي.

وعلى خلاف معظم الدول في العالم، يُعتبر الخطاب السياسي الإسرائيلي خطاباً يلفه خوف لا يفتر على وجود دولة إسرائيل. ولا يشهد سوى عدد قليل من الدول مثل هذا الجدل الذي يستحوذ على وسائل إعلامها حول التهديدات التي تعترض وجود الدولة. ولا تغيب هذه التهديدات عن عناوين الصحف في إسرائيل، وبذلك تُعتبر الدلالات التي يفرزها الجدل المنفتح والصادق بشأن العيوب والمثالب التي تكتنف الاقتصاد بعيدة المدى، وقد تثير مسائل سياسية وقومية حساسة وتبرزها إلى الواجهة. وهذا يفسر الدافع القوي الذي يحث الحكومة على الاستمرار في المبالغة بالنمو المتواصل وإخفاء الإحصائيات الاقتصادية الحقيقية.

وكما رأينا في أحداث الربيع العربي، فقد اضطلعت وسائل التواصل الاجتماعي بدور مهم في نقض جدار الصمت حول المشاكل الاقتصادية التي تواجه إسرائيل. فقد شعر الكثير من الإسرائيليين بالذل، بعد أن قرأوا في الصحف أن الاقتصاد الإسرائيلي يشهد ازدهاراً ونمواً في جميع قطاعاته في الوقت ذاته الذي كانوا يرون فيه أن مداخيلهم الشهرية لا تكاد تغطي

وقد طرأ تراجع على موازنة الرفاه الاجتماعي والخدمات العامة لأنه لم يجر تقليص النفقات العسكرية الإسرائيلية مثلما قلّصت في الدول الأخرى. ولم يستطع اعتماد إسرائيل الكبير على تجارة الأسلحة (ولا سيما تصدير التكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الأمن الداخلي) التعويض عن العبء الذي يترتب على الجيش الكبير والإنفاق الضخم على الشركات الأمنية الخاصة.

وعلى الرغم من المساعدات العسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة لإسرائيل (والتي تُقدَّر بحوالي ٣ مليارات دولار في السنة)، فإن العبء الاقتصادي الذي يفرضه الجهاز العسكري والأمني على الاقتصاد الإسرائيلي هائل لا يستهان به. ففيما خلا التكاليف الاقتصادية المباشرة، تسبب النزاع المستمر الذي تجدد إسرائيل نفسها فيه وهيمنة الأمن على الخطاب السياسي في تراجع السياسات الاجتماعية إلى المنزلة الثانية من حيث أولويتها. ونتيجة لذلك، فبينما تُعتبر إسرائيل من بين أقل الدول التي تنفق على مرافق الخدمات الاجتماعية في منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي^٣ (كنسبة من ناتجها المحلي الإجمالي)، فهي تمثل في الوقت نفسه أكبر دولة تنفق على القطاع الأمني كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حتى الآن.

ويعني تراجع الخدمات الاجتماعية أنه على الرغم من تيسير متطلبات امتحانات الثانوية العامة، فلم يتمكن سوى ٤٨٫٥٪ من الطلاب الإسرائيليين الذين بلغوا من العمر ١٧ عاماً من الحصول على شهادات الثانوية العامة في العام ٢٠١٠. وفضلاً عن ذلك، لا يستكمل سوى ٣٣٫٨٪ من الإسرائيليين تعليمهم العالي. وفي الفترة الممتدة بين العامين ١٩٩٥ و ٢٠١٠، انخفض الإنفاق الحكومي الفعلي على قطاع الصحة إلى ما نسبته ٢٥٪ لكل فرد، في حين دفعت الزيادة التي طرأت على عدد السكان شركات القطاع الخاص إلى مضاعفة الإنفاق على قطاع الصحة للتعويض عن تراجع دعم الحكومة.

وقد كانت الحكومة الإسرائيلية وبنك إسرائيل ووسائل الإعلام الإسرائيلية تردد أن الاقتصاد الإسرائيلي كان يشهد النمو

وعلى الرغم من أن نمو الناتج المحلي الإسرائيلي كان أقل من معدل النمو الذي شهدته بلدان الشرق الأوسط في الفترة الواقعة بين العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٧، وعلى الرغم من زيادة معدلات الفقر وحالات انعدام المساواة، وعلى الرغم من الأعداد المتزايدة من الإسرائيليين الذين لم يعد بإمكانهم تحمّل نفقات السكن، فقد شدد كبار السياسة وخبراء الاقتصاد في إسرائيل على عدم وجود علاقة بين الاحتلال والاقتصاد الإسرائيلي

على أنهم جزء من الوحدة الاقتصادية الإسرائيلية كذلك (على الرغم من أنهم ليسوا مواطنين من رعايا دولة إسرائيل)، فهو يصل إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل هي أكبر اقتصاد تنعدم فيه المساواة على مستوى العالم.

لقد وجدت الاحتجاجات، التي اندلعت في إسرائيل في نهاية المطاف، إلهامها في حركات الربيع العربي والحركات الاحتجاجية التي عمّت دول جنوب أوروبا. وقد وجهت حركة الاحتجاجات انتقادات لاذعة لسياسات نتنياهو - مع أن هذه الانتقادات كانت تنصب على سياساته الاقتصادية. ويعتقد الكثير من المحتجين بأنه ليس هناك من علاقة بين السياسات «السياسية» (بمعنى الحصار المفروض على قطاع غزة والتهديدات التي تساق ضد إيران وتوسيع المستعمرات وغيرها) والسياسات «الاقتصادية». وفي هذا السياق، ركّز قادة الحركة الاحتجاجية، الذين يخشون وقوع شرخ في حركتهم، جهودهم على الحيز الاجتماعي والاقتصادي وتجنبوا الأسئلة الصعبة التي تتناول التكلفة التي يرتبها الاحتلال على الاقتصاد الإسرائيلي.

وفي الواقع، أثبتت الحكومة أنها تنظر إلى القضايا الأمنية باعتبارها وسيلة ممكنة تيسر لها قمع حركات الاحتجاج الاجتماعية. ففي إحدى المرات، زعمت الحكومة زوراً وبهتاناً أن الهجوم الذي شُنَّ على حافلة إسرائيلية في يوم ١٨ آب ٢٠١١ كان من تدبير منظمة تتخذ من قطاع غزة نقطة انطلاق لها، وشنّت من فورها هجوماً أحادي الجانب على القطاع في محاولة منها لتصعيد القتال الذي كان من شأنه صرف الانتباه عن المظاهرة الضخمة التي كانت مقررة في مطلع شهر أيلول من العام نفسه. وكانت المرة الثانية عندما نُسب الهجوم الذي تعرض له سياح إسرائيليون في بلغاريا إلى إيران (من دون أي دليل يثبت هذا الاتهام) من أجل تهيئة الرأي العام لشن ضربة ضد إيران.

لقد دأبت الحكومات الإسرائيلية، على مدى تاريخها، على توظيف التهديدات الأمنية من أجل تحويل الانتباه عن المشاكل

مصاريقهم، وأنحو باللائمة على أنفسهم لعجزهم عن تحقيق المستوى المتوسط من النجاح الذي كانوا يمشون به. وقد استطاع الإسرائيليون، من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، تبادل الشعور باليأس والوصول إلى نتيجة مفادها أن المشكلة ليست فردية وإنما هي مشكلة جمعية تمسهم بمجموعهم. وفي الواقع، فشلت العناوين البراقة التي طلعت بها الصحف في وضع يدها على اليأس الذي انتاب الأفراد الذين ينحدرون من جيل كامل لا يحده الأمل في الوصول إلى مستوى المعيشة الذي كان آباؤهم يحيونه.

وفي هذا السياق، جاءت حركة الاحتجاجات التي اندلعت في أواخر صيف العام ٢٠١١ متأخرة جداً، وذلك بالمقارنة مع حركات الاحتجاج الاجتماعية التي سادت الدول الأخرى التي شهدت إنفاذ الإجراءات النيوليبرالية. وعلى الرغم من أن الطبقة المتوسطة تعرضت للتقلص المستمر على مدى العقدين المنصرمين، وعلى الرغم من أن عدداً لا يستهان به من الخدمات العامة الأساسية، كخدمات التعليم والصحة والمواصلات، باتت تعاني من الأزمة، فقد قرر معظم الإسرائيليين دعم الأحزاب السياسية أو المشاركة في النشاطات السياسية التي تتواءم مع معتقداتهم السياسية على صعيد الكولونيالية والاحتلال والدين ومعاملة المواطنين من غير اليهود في إسرائيل والصراع السياسي الذي يؤيد إقامة دولة فلسطينية أو يعارضها.

وقد تمكنت الحكومة من فرض سياساتها النيوليبرالية على نحو سهل نسبياً، وبرزت التغييرات على نحو سريع في إسرائيل، التي كانت تقع في مصاف الاقتصادات التي فاقت أقرانها في المساواة قبل وقوع الاحتلال في العام ١٩٦٧ (مع أن مستوى المساواة النسبية في الداخل لا ينبغي أن يحجب حالات انعدام المساواة العميقة التي تمس حقوق مختلف فئات المواطنين).

وفي هذه الأيام، يحتل انعدام المساواة في إسرائيل ثاني أعلى مرتبة في دول العالم المتقدم (فهي تأتي بعد الولايات المتحدة). وعندما ينظر المرء إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة

وفي هذه الأيام، يحتل انعدام المساواة في إسرائيل ثاني أعلى مرتبة في دول العالم المتقدم (فهي تأتي بعد الولايات المتحدة). وعندما ينظر المرء إلى الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنهم جزء من الوحدة الاقتصادية الإسرائيلية كذلك (على الرغم من أنهم ليسوا مواطنين من رعايا دولة إسرائيل)، فهو يصل إلى نتيجة مؤداها أن إسرائيل هي أكبر اقتصاد تنعدم فيه المساواة على مستوى العالم.

السلطات ومع الإجماع العام. وبالمقارنة مع الاحتجاجات التي عمت العالم العربي وجنوب أوروبا، يبدو أن المحتجين الإسرائيليين على قدر كبير من الوداعة. وفي اعتقادي أن السبب في ذلك يكمن في أن التنافر المعرفي يقع في صلب الهوية الإسرائيلية-اليهودية. فالمتظاهرون يحملون هوية الأشخاص الذين لا يحظون بالامتيازات والمحرومين من حقوقهم الاقتصادية الأساسية والذين يخوضون الصراع مع النخبة التي تقمعهم وتضطهدهم. ومع ذلك، فقد بات هؤلاء المتظاهرون ينظرون إلى أنفسهم باعتبارهم النخبة المحلية - أي باعتبارهم يتمتعون بقدر أكبر من المزايا والتعليم والحقوق بالمقارنة مع المواطنين الفلسطينيين الأصليين، وبالمقارنة مع الفلسطينيين من سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة وبالمقارنة مع العرب في الدول المجاورة.

ولأن الأيديولوجيا الصهيونية هي أيديولوجيا كولونيالية، يركز نظام التعليم الإسرائيلي على الموقف الأرستقراطي الذي يتبوأه اليهود في المنطقة. ويخاف الكولونياليون في جميع أحوالهم من حركات الاحتجاج الاجتماعية ومن المظاهرات والدعوات التي تتنادي بإرساء دعائم المساواة والحرية وترسيخهما. ولذلك، فمن الصعوبة بالنسبة للأشخاص الذين ينظرون إلى أنفسهم على أنهم يتفوقون على الفلسطينيين أن يلعبوا دور المتظاهرين الغاضبين الذين ينادون بالمساواة والحرية. فهذا يُعد تناقضاً داخلياً لا يمكن حله دون فتح صندوق باندورا الذي يوجب التطرق إلى مسائل النكبة ونظام الفصل العنصري ومعنى «الدولة اليهودية».

وفي الواقع، تبقى هذه الأسئلة طي الكبت وتفقد المظاهرات الكثير من الطاقة التي تحركها طالما لم يُبدِ القائمون على الحركة الاحتجاجية في إسرائيل استعدادهم لفتح هذا الصندوق.

لقد أصاب اليأس الكثير من الإسرائيليين من التغيير الاجتماعي، حيث ينظر عدد لا يستهان به من السكان إلى الحكومة على أنها حكومة فاسدة. ولا يؤمن هؤلاء بالسياسيين كذلك. كما طرأ انخفاض متواتر على نسبة التصويت في الانتخابات على

الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بها. ففي العام ١٩٥١، جند رئيس الحكومة بن غوريون قادة النقابات العمالية في الجيش كي يتمكن من قمع الإضراب الذي أعلنته نقابة البحارين. كما وضعت حرب العام ١٩٦٧ حداً لحركات الاحتجاج التي انطلقت في وادي صليب في حيفا، وأفضت حرب العام ١٩٧٣ إلى تفكيك الاحتجاجات التي أثارها حركة الفهود السود، وهلم جرا. ومع ذلك، يعي القائمون على حركة الاحتجاجات الحالية احتمالية استخدام التهديدات الأمنية (سواء أكانت حقيقية أم مفتعلة) بغية تشتيت انتباه العامة عن هذه الحركة. ففي هذا المقام، تشير الللافتات التي رفعها المشاركون في مسيرات الاحتجاج إلى أن المتظاهرين جاهزون أكثر من أي وقت مضى للمحاولات التي قد تبذلها الحكومة لتحويل المسألة من الاقتصاد إلى الأمن. ومع ذلك، فلا يكفي هذا القدر المتزايد من الجاهزية للوصول بحركة الاحتجاج إلى مناقشة الأسباب الأصلية التي تقف وراء حالات انعدام المساواة المستقلة في إسرائيل.

فمنذ بداية حركة الاحتجاجات، طرحت جماعات مختلفة «حلولاً» قطاعية للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الإطار، اقترحت الأحزاب اليمينية أن إبعاد أعداد ضخمة من طالبي اللجوء والعمال المهاجرين من شأنه خفض أسعار العقارات بصورة حقيقية. وانضم الكولونياليون إلى الحركة الاحتجاجية باقتراحهم أن تشييد المزيد من المستعمرات في الضفة الغربية يشكل الحل المناسب لمشكلة الإسكان التي تعاني منها إسرائيل. كما انضم المواطنون الفلسطينيون في إسرائيل إلى الاحتجاجات على أمل الاعتراف بالتمييز الذي طالما عانوا منه. وحاولت الجماعات الصهيونية اليسارية التشديد على أن المشاكل الاجتماعية التي تعاني منها إسرائيل هي نتيجة للعبء الاقتصادي الذي يخلفه احتلال الأراضي الفلسطينية. ولم تستطع أي من هذه الجماعات توحيد المحتجين وجمع كلمتهم على دعوة واحدة.

وقد تحاشى المتظاهرون في معظمهم خوض مواجهة مع

لقد دأبت الحكومات الإسرائيلية، على مدى تاريخها، على توظيف التهديدات الأمنية من أجل تحويل الانتباه عن المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعصف بها. ففي العام ١٩٥١، جند رئيس الحكومة بن غوريون قادة النقابات العمالية في الجيش كي يتمكن من قمع الإضراب الذي أعلنته نقابة البحارين. كما وضعت حرب العام ١٩٦٧ حدًا لحركات الاحتجاج التي انطلقت في وادي صليب في حيفا، وأفضت حرب العام ١٩٧٣ إلى تفكيك الاحتجاجات التي أثارها حركة الفهود السود

الهوامش

- ١ طرح جون مينارد كينيز (John Maynard Keynes)، وهو أحد خبراء الاقتصاد البارزين في بريطانيا، آليات تيسر للحكومة التدخل في الاقتصاد من أجل التخفيف من الأزمات التي تعصف بها وتشجيع النمو فيها. وقد صاغ كينيز نظريته بغية حماية اقتصاد السوق الرأسمالي عن طريق الاقتراض والإنفاق الحكوميين، وهو ما شكل نقطة فارقة عن الفكر الاقتصادي النيو كلاسيكي التقليدي الذي اعتبره كينيز ضرورياً من أجل التنافس مع معدلات النمو المرتفعة في البلدان الشيوعية.
- ٢ وتُعرف هذه الطائفة كذلك بطائفة «اليهود العرب». ويشير هذا الاصطلاح إلى اليهود الذين ينحدرون من الدول العربية. وقد تبنت دولة الرفاه التي أسسها حزب مباي توجهاً مناصراً لليهود الشرقيين، حيث سُمح لهم بموجبه الحصول على فرص محدودة في التعليم والملكية.
- ٣ تضم منظمة الأمن والتعاون في الميدان الاقتصادي ٣٤ دولة، وهي منظمة تمثل العالم المتقدم.
- ٤ بانديورا (Pandora) هي امرأة أرسلها زيوس عقاباً للجنس البشري، بعد سرقة بروميثيوس للنار، وأعطاهها علبة (Pandora's Box) ما إن فتحها، بدافع الفضول، حتى انطلقت منها جميع الشرور والرزايا فعمت البشر، ولم يبق فيها غير الأمل (الميتولوجيا الإغريقية). ملاحظة المترجم

مدى العقود السابقة. وينتقل العديد من الإسرائيليين المتعلمين إلى دول أخرى بحثاً عن الوظائف والتعليم، ولا يعود الكثير منهم إلى إسرائيل إذا ما تيسر لهم الحصول على وظائف مستقرة في دول أخرى. وتقدر وزارة استيعاب المهاجرين الإسرائيلية بأن واحداً من كل عشرة إسرائيليين يعيش خارج إسرائيل. وتشير الاستطلاعات التي تستهدف فئة الشباب من المواطنين الإسرائيليين إلى وجود رغبة عارمة في أوساطهم لمغادرة البلاد.

وفي الواقع، تعكس الساحة السياسية التي تسود إسرائيل هذا اليأس والشلل السياسي. فجميع الأحزاب الصهيونية تتشارك في برامج تتقارب بعضها مع بعض. وعلى الرغم من تراجع شعبية نتنهاو، فلا ينجح أي زعيم سياسي في الفوز بشعبية في أوساط الجمهور الإسرائيلي.

لا ينفك العالم بأسره، عقب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها العام ٢٠٠٨، يبحث عن بدائل للرأسمالية النيو ليبرالية. ولا تملك الحكومة الإسرائيلية الإرادة السياسية أو الطاقة التي تمكنها من الانضمام إلى مصاف الدول الرائدة في هذا المضمار، وذلك بصرف النظر عن مدى إخلاص المتظاهرين وتفانيهم، لأن ذلك قد يقود إسرائيل إلى صراع مع الأيديولوجيا التي تهمين على الولايات المتحدة - أكبر مناصريها ومؤيديها. وعلى هذا المنوال، فإن إيراك الكثير من المتظاهرين بأن الاحتلال وقمع الفلسطينيين يخلف آثاراً بعيدة المدى على الاقتصاد الإسرائيلي كذلك لا يكفي بحد ذاته لإطلاق ثورة. وعلى خلاف الشعبين التونسي والمصري، فالإسرائيليون ليسوا وحدهم في إقليمهم ولا يمكن لتطلعاتهم نحو التقدم أن تتنافس مع تطلعات الفلسطينيين نحو إنجاز حقهم الأساس في الحرية.

[مترجم عن الانكليزية. ترجمة ياسين السيد]